بين الحماسة .. والسياسة ..!!

عاش شعبنا منذ يوليو من عام ٥٢ علي الشعارات الحماسية، في ظل اعلام موجه، يفتعل المعارك، ويجيد صناعة البيانات، حتي ولو كانت نتيجة هذه المعارك الهزيمة تلو الهزيمة، والنكسة بعد النكسة، وفي كل الأحوال كان الشعب يدفع الثمن، سواء كان الثمن من قوته أو كان من دماء أبنائه..!!

وإذا كانت مرحلة الشعارات لها ما يبررها - بالنسبة لدول العالم الثالث - في مرحلة المطالبة بالاستقلال، والصراع مع الاستعمار، فإنه من الغريب ان تعيش هذه الدول علي الشعارات حتي الآن، وان تستمر في اصطناع المعارك الزائفة، في الوقت الذي ينبغي فيه ان تتجه كل جهودها الي البناء والتنمية، تداركا لآثار الفترة الاستعمارية من جهة، وتعويضا لخسائر المعارك الوهمية من جهة اخري.

فالدول النامية كان ينبغي ان تدرك - بعد الاستقلال - حقائق السياسة الدولية، وطبيعة موازين القوي التي تحكم العلاقات بين المصالح المتعارضة، والتي يصل تعارضها الي حد التصادم بالقوة المسلحة، ومادامت المصالح يحميها السلاح، فإن مصالح الطرف الأقوي تتغلب دائما علي مصالح الطرف الأضعف، مهما كان يرفع من الشعارات، ومهما كان يملك من الحجج التي تؤيد حقه أو تساند قضاياه.

وليس معني هذا - بطبيعة الحال - ان تسلم الدول الصغيرة بمنطق القوة أو تخضع له، لكن واجب هذه الدول ان تكون لديها ثقة كافية بالنفس، وان تملك القدرة علي دراسة موازين القوي الدولية، بحيث تستفيد من تناقض المصالح في تحقيق مصالحها الخاصة، أو أكبر قدر من مصالحها علي الاقل، بعيدا عن الشعارات والمهاترات التي تتجاوز القدرات الحقيقية، وتصبح اقرب ما تكون الي احلام اليقظة او طواحين الهواء..!!

بقلم :

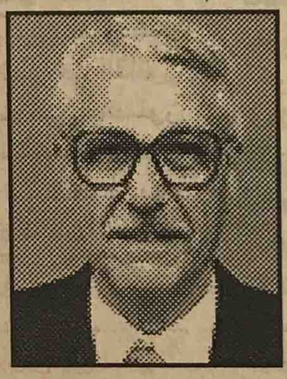

أحمد طلعت

ولكي تمتلك الدول الصغيرة القدرة علي مواجهة الواقع الدولي، فلابد - أولا - ان تنظم امورها من الداخل، وهذا التنظيم يتطلب حكومات ديموقراطية، لا تصدر قراراتها بإرادة فرد واحد، أو «مزاج» زعيم واحد. فالقرارات يجب ان تصدرها اغلبية واعية بعد دراسة - ومفاضلة - بين البدائل، لا أن يصدرها فرد واحد مهما كانت عبقريته.. أو حتي الهامه.

ولابد من صحافة حرة - في ملكيتها وفي توجهاتها - تساهم في تكوين الرأي العام الذي يمكنه ان يحدد اهدافه وأولوياته، وان يحاسب علي اي انحراف او محاولة للتسلط.

ولابد ان تعود «الحرمة» للمال العام، فيكون المساس به - عمدا او اهمالا - من اعظم الكبائر واشد الجرائم، مهما صغرت او كبرت قيمة المال العام، فالعبرة ليست بقيمة المال الضائع، وانما العبرة بقدسية الاموال المملوكة للمجتمع في ذاتها وبصرف النظر عن قيمتها.

ولابد ان تكون اجهزة الدولة جميعها في خدمة المجتمع - لا في خدمة حاكم او صاحب نفوذ - ولابد ان يعلم كل موظف في الدولة انه يعمل في خدمة الشعب وتحت رقابته مادام يتقاضي راتبه من خزانة الدولة، وأيا كان وضعه في سلم الوظائف او المناصب. ويجب ان تفهم سلطات الدولة جميعها - تنفيذية وتشريعية وقضائية - ان السلطات جميعا مصدرها الشعب، وان اي استقلال لهذه السلطات يجب ان يكون مرتبطا بما تؤديه لخدمة الشعب، فاستقلال اي سلطة هدفه تمكينها من حسن اداء واجبها، وليس هدفه التعالي علي اي مواطن - مهما تواضع شأنه - بحجة استقلال السلطات او حصانتها..!! فاستقلال السلطة القضائية، وحصانة السلطة التشريعية، وهيبة السلطة التنفيذية يجب ان تكون - جميعها - مشروطة بخدمة الشعب، وكفاءة الاداء، والا تحولت الي مجرد «وجاهة» او استبداد وتسلط..!! وكرامة المواطن، وحقوق الإنسان، يجب ان تكون مصانة في وطنه، قبل ان يبحث عن الكرامة والحقوق فيما وراء الحدود، فلن يحترم احد مواطنا ليس محترما في وطنه، ولن يعترف احد بحقوق لإنسان فقد كل حقوقه في بلاده.

اما الشعارات فانها لن تخدع احدا، لا في داخل الوطن ولا في خارجه، فالقول - مثلا - بأن بلدا من البلاد يعيش (أزهي عصور الديموقراطية) لا يمكن ان يخدع الدول الديموقراطية الحقيقية، فنصوص الدساتير متاحة للجميع، والاطلاع عليها يكفي لمعرفة الحقيقة والحكم علي الشعارات، كما ان الممارسة السياسية في اي بلد تتم تحت سمع وبصر بقية بلاد العالم، في ظل ثورة الاتصالات والتقدم التكنولوجي في وسائل الاعلام، مما يجعل الحقيقة دائما تفرض نفسها علي الشعارات ودعاوي الحكومات..!! فالدول النامية عليها أولا ان ترتب البيت من الداخل، وان تفهم موازين القوي الدولية لكي تتعامل معها من منطق الواقع لا من منطق الشعارات، اما اذا اصرت تلك الدول علي التمسك بأنظمة الحكم الشمولي، والقبلي واهدار حقوق مواطنيها، فلن يحترمها العالم، ولن تستطيع ان تحقق اهدافها حتي ولو رفعت اعظم الشعارات..!!